

والله وعليه السلام بذلك وهو حسن امارد السلام ومحمد العاطس والسامع
 للعطية فحين بلاتحلاف بالصلوة المعتبره وكذا التسميت على الاظهر لانه
 دعاء وتردد وفيه في المعتبره لعدم النص وفي الصلوة والسلام وهو في الصلوة
 فالصوم مثل ما قبله وفي الصحيح الاخر برده عليه خفيا ومثله في الموثق و
 في صحيح الاسماع المسلم كما في غير الصلوة بتحصيل الفضة حقه منه وهو
 الاظهر ولو تركه الرذوف بطان الصلوة اقول فالنفا البطان ان في بشي
 من الاذكار في ذلك الوقت والاصح التحفة مطلقا وان افر مفضل
 في الصلوة فعلا كثيرا ما اجاعها بطلت صلوة اجماعا لم يرد عليه من كونه صلوا
 اما التليل ومع السهو فلا بلاتحلاف فيهما الا ان الشافعي يوجب عدم التحاق
 الصلوة فنظله معه ويرجع في القلعة والكثرة الى العرف لعدم التحديد في الشرح
 فتركها ورد في المعتبره جوان فعله فهو في حين التليل قتل البرغوث و
 الحنة والعقرب والبقة والقملة والذباب وضرب الحاربه المارة اليه
 وحمل الصبي الصغير وارضاعه والاشارة باليد والايحاء بالراس ورفع
 الفسوخ من الارض ووضعها على اراس ودى الغنم بالحصى طلب الاذنيه
 وضميق المرأة عند اذرة الحاجة ونحو ذلك وفي الصحيح المستقبضة لو
 ان رجلا رجع في صلوة وكان عنده ماء او من شرب اليه بما فيها وله
 فقال لمسه فغله فليس على صلوة ولا يقطعها وفي بعضها ينقل ويقل
 الفقه ويعود في صلوة وان تكلم فليشده صلوة تجت على ما ذكره الرذوف فانحصر
 الصلوة جمعها بينهما وبين الصحيح الاخر فله على الماسح والاصح ان كل
 بالشئ ايضا كذلك انما يبطلان مع الكثرة فادون السعي خلافا

الصدوق يوجبها في الشربة خاصة ولو علم في الاشياء فيل يستأنف وقيل
 يسوي لا يفراد وهو اشبه
 قال الله تعالى ولا تظلموا
 اعمالكم لا يجوز قطع الصلوة احتيايا بلاتحلاف الانية الا لغير
 كرد الاتق وقصر الصلوة وقتل الحنة التي تخافها على نفسه او غيره وحفظ
 المتاع ونحو ذلك كما يستفاد من النص وفيه في الذكرى الى الاحكام
 الخمسة من احديث في الصلوة عامدا بطلت صلوة بالاجماع سواء
 كان الحرف صغرا كبيرا ولو كان سهوا هكذا عند اكثر بشرطية
 الطهارة وبطل العمل الكثير للموثق عنه وقال السيد والشيخ يظهر
 ربي في الصحاح المستقبضة الا ان المستفاد منها انه ان اذاه بطنه فلا
 باس ان يصفى ويقضى حاجته ثم يني على ما مضى من صلوة وهو غير المبرأ
 ومنهم من فرق بين التيمم وغيره فاجاب السأ للتيمم مع سبق الحدث
 وجدان الماء والاستيناف وغيره للتيمم من المشايخ بين القائلين
 للتأويل على انه ليس فهما حكم التوضي وانما وقع السؤال فيهما عن التيمم
 فحسب فاصيب مع انه الفرء الاخفى من تكلم في الصلوة بما
 ليس بقران ولا دعاء ولا ذكر عامدا بطلت صلوة بالاجماع والمعتبر
 اما ناسيا فالاجماع رفع الخطاء والنسيان فم عليه سجدة الهول بالاجماع
 والصحيح واما الصحيحان لا شئ عليه فجهولان على نفي الاعداء اكالته
 ولو لا الاتفاق لحنا الاول على الاحتجاب والباس بالتحج كافي
 للموثق ولا الشاوية والايين اذا نظره ههنا ما يسمى كلاهما وجوده في
 المعتبر مطلقا اذ كان من غير الحرفات الاخر ويتلدح الخليل على نسيان

بلغ
 القول بالاجماع

والله اعلم